برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4- 2007/6/8

البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للنظر

مشروع البرنامج القطري - مالي 10583.0 (2012-2008)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2007/8/2
27 April 2007
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب لإفريقيا، داكار (ODD): M. M. Darboe — Mustapha.Darboe@wfp.org

كبير موظفي الاتصال، المكتب الإقليمي لغرب لإفريقيا، داكار (ODD): M. T. Lecato — رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بالسيدة Panlilio C.، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

تعد مالي بلداً ساحلياً مطوقاً يبلغ عدد سكانها 13.5 مليون نسمة، ونسبة ارتفاع عدد سكانها مرتفعة جداً (إذ تبلغ 3 في المائة في السنة) [(1)] ويعيش نحو 59.3 في المائة من سكانها – معظمهم ريفيون - في فقر، وهذا هو حال النساء بوجه خاص. يبلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي للبلد 380 دولاراً أمريكياً للفرد في السنة، مما جعل مالي تحتل المرتبة 174 من 177 بلداً في عام 2005، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي من أقل البلدان تقدماً وأشدّها فقراً في العالم.

أُعِدَّ مشروع البرنامج القطري الحالي للفترة 2008-2012 بناءً على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2008-2012) والإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر (2007-2011)، الذي وافقت علية الحكومة في عام 2006.

على الرغم مما أُحرز من تقدُّم، ما زال متوسط النمو الاقتصادي في مالي متخلفاً عن الأهداف التي ينبغي تحقيقها لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. وما زالت نسبة تفشّي الفقر مرتفعة جداً، لا سيما في الريف (73 في المائة). ومن ناحية أخرى، يعتمد، إلى حد كبير، جميع سكان الريف تقريباً على الزراعة البعلية، وهم معرَّضون لقيود عديدة (كالتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية وآفة الجراد وتدهور البيئة). مما يفاقم من حالات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العديد من مناطق البلد، ويقع معظمها شمالي خط العرض 14.

و يساهم البرنامج القطري في مساعدة الأسر الفقيرة، التي تعاني من الجوع، على تولّي أمر تنميتها ومواجهة الكوارث الطبيعية. وتمشّياً مع الإطار الاستراتيجي الذي وضعته الحكومة، يساهم في تحقيق ثلاث من النتائج الخمس متوسطة الأجل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يهدف إلى المساهمة في الحد من الفقر، في تآزُرٍ وتنسيق مع مبادرات الحكومة.

و سيساهم البرنامج القُطري أيضاً في تحقيق الأهداف الخمسة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية، ويلبي الأهداف 2 و4 و5 من الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي. ويتمشى كذلك مع التزامات **البرنامج** المعززة تجاه النساء.

و يتألف البرنامج القطري، الذي أُعِدَّ في تنسيق وثيق مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة، من ثلاثة عناصر، هي: دعم التعليم الأساسي، ودعم التنمية الريفية، ودعم الأمن الغذائي. وستنفَّذ هذه العناصر الثلاثة في المناطق الواقعة شمالي خط العرض 14، حيث يعاني السكان بوجه خاص من هشاشة الأوضاع، كما يتبيَّن من نتائج تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها الذي أُجريَ في عام 2001، وتقييم متعمق للأمن الغذائي والهشاشة، أُجريَ في عام 2005. ويطلب المدير التنفيذي من المجلس التنفيذي أن يوافق على تخصيص مبلغ 17.8 مليون دولار أمريكي، في حدود الموارد المتاحة، للبرنامج القطري المقترح لمالي، الذي يغطي الفترة 2008-2012 ويستفيد منه نحو 200 411 مستفيد، ويغطي هذا المبلغ جميع تكاليف التشغيل المباشرة الأساسية.

[(1)] إحصاءات سنة 2005

مشروع القرار*

صادق المجلس على مشروع البرنامج القطري 10583.0 (2008-2012) المقترح لمالي (WFP/EB.A/2007/8/2)، الذي يحتاج إلى 29 787 طناً من المواد الغذائية، بتكلفة مقدارها 17.8 مليون دولار أمريكي، يغطي مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة الأساسية. وأذن للأمانة بالمضي قُدُماً في صياغة برنامج قطري، آخذةً في الحسبان ملاحظات أعضاء المجلس.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.A/2007/15) الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل الوضع

1- مالي بلد ساحلي شاسع ومطوق، تبلغ مساحتها 238 241 1 كيلومتراً مربعاً، أكثر من 60 في المائة منها منطقة ساحلية-صحراوية، تقع في وسط غرب أفريقيا. وهي من البلدان الأقل نمواً ومنخفضة الدخل وتعاني عجزاً غذائياً، ففي سنة 2005 بلغ متوسط دخلها القومي الإجمالي 380 دولاراً أمريكياً للفرد في السنة، وجاءت في المرتبة 174 من 177 بلداً، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2- قُدِّرَ عدد سكانها بنحو 13.5 مليون نسمة في عام 2005، منهم 49 في المائة دون سن الخامسة عشرة[(2)]، وتبلغ نسبة النمو السكاني فيها 3 في المائة في السنة، ويوظف القطاع الريفي نحو 75 في المائة من السكان العاملين ويساهم بنحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[(3)]، وبنسبة 30 في المائة من حصيلة الصادرات.

3- ويستدَلُّ من تقييم الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر للفترة 2002-2006، على الرغم من الجهود المبذولة، أن البلد لم يحقق هدف النمو بنسبة 6.7 في المائة الذي وضع للفترة 2002-2005، ولا هدف تخفيض نسبة الفقر بمقدار الربع لإعادتها إلى نسبة 47.5 في المائة لسنة 2006. وفي الفترة 2000-2004، كانت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4.5 في المائة[(4)]، وجاء في مسح مالي لتقييم الفقر في سنة 2001 أن نسبة الفقر بلغت 68.3 في المائة ونسبة الفقر المدقع 21 في المائة من السكان.

4- و حددت الحكومة أربعة قيود رئيسية، باعتبارها هي الأسباب الرئيسية عن هذه النتائج السيئة، وهي: (1) عدم كفاية احتواء النمو السكاني؛ (2) عدم كفاية النمو الاقتصادي الوطني؛ (3) التوزيع غير المنصف لثمار النمو؛ (4) عدم كفاية إمكانيات الحصول على الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد اقتصاد مالي على الزراعة البعلية على نطاق واسع، التي يؤدي طابعها غير المستقر وغير القابل للتنبُّؤ، إلى تهديد الأمن الغذائي والتغذوي للسكان ككل، لا سيما سكان الريف.

5- و يستفاد من بيانات التقييم المتعمق للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الذي أجري في سنة 2005، أن 40 في المائة من السكان، أو أكثر من أربعة ملايين نسمة في وضع يفتقرون معه إلى الأمن الغذائي أو هم في أوضاع هشة جداً. والمناطق التي هي أكثر ما تكون عرضة للخطورة هي: كايس، وكوليكورو، وموبتي، وتومبوكتو، وغاو، وكدال. وتتركز الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والهشاشة البالغة في المناطق التالية: كايس وكوليكورو، وشمال سيغو، وهضبة دوغون، والمنطقة الممتدة من دوينتزا وجِنّي إلى موبتي، ومنطقة النهر المحيطة بتومبوكتو.

6- و يظهر التحليل الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي أن السلع الغذائية تكون متوفرة في الأسواق عندما تكون المحاصيل وافرة، لكن السكان يواجهون مشكلات تتعلق بإمكانيات الوصول إليها واستخدامها. وإن الأسر التي تعيش في شمال مناطق كايس، وكوليكورو، وسيغو، وموبتي، وتومبوكتو، وغاو تلاقي صعوبة كبيرة في الحصول على المواد الغذائية. فنظامها الغذائي في أغلب الأحيان فقير أو هامشي (وهذا ينطبق على نحو 70 في المائة من الأسر، كما جاء في التقييم المتعمق). وفي منطقة موبتي، 89 في المائة من الأسر القاطنة في هضبة دوغون تعيش على نظام غذائي فقير جداً. وبخلاف ذلك، إن الأسر التي تعيش في كدال، حيث يعيش الرعاة المتجولون ويعملون في التجارة عبر الحدود، تتوفر لديها فرصه أفضل

(2) المديرية الوطنية للإحصاءات والمعلومات 1998، التعداد العام للسكان والبيئة – الأفاق المتعلقة بالسكان.
(3) تقارير الحسابات الاقتصادية لمالي.
(4) مرصد التنمية البشرية المستدامة، 2006.

للحصول على المواد الغذائية؛ وينطبق الشيء نفسه على الأسر القاطنة في منطقتي سيكاسو وجنوب سيغو، لكنها تعاني مع ذلك من سوء التغذية بسبب رداءة الممارسات الغذائية وقلة التثقيف في مجال التغذية.

7- وفي مجال التنمية الريفية والبيئة، كشفت الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مرصد التنمية البشرية المستدامة في عام 2006 عن تناقص الغابات والمراعي، وإتساع نطاق التصحر، لا سيما في الأجزاء الشمالية من البلد. ولاحظت الدراسة أن الناس يهجرون الأرض بسبب التصحر وتدهور التربة (هُجِرَت نسبه تتراوح بين 7 و15 في المائة من الأراضي التي كانت مزروعة في الماضي) واختفاء 000 100 هكتار من الغابات كل سنة.

8- ويتبين من تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مالي التي أجريت في عام 2001 [5]، والتقييم المتعمق الذي أُجريَ في عام 2005، أن نسبة سوء التغذية الحاد ظلت ثابتة بين عامي 2001 و2005 حول 11 في المائة، بينما ارتفعت نسبة سوء التغذية المزمن من 32.8 إلى 38 في المائة [6]. وقد تجاوزت هذه النسب العتبات التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية مقبولة، ومقدارها 10 في المائة لسوء التغذية الحاد الإجمالي، و30 في المائة لسوء التغذية المزمن الإجمالي في جميع المناطق. ويصيب نقص التغذية الحاد بصورة رئيسية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً. وعلى الصعيد الوطني، يعاني نحو 000 300 طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات نقصاً حاداً في التغذية، منهم 000 45 طفل يعانون نقصاً حاداً شديداً. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشير الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مالي، التوسيع الثالث، إلى أن نسبة تفشّي الإصابة بهذا المرض تبلغ 1.7 في المائة على الصعيد الوطني (2 في المائة بين النساء). هذه النسبة، وإن كانت في الوقت الحاضر منخفضة وذات تأثير هامشي على الاقتصاد، يمكن أن تتزايد بسرعة، لذلك، تستدعي مراقبة.

9- وفي مجال التعليم حدث تقدُّم كبير: فقد ارتفعت النسبة الإجمالية للأطفال الملتحقين بالمدارس من 67 في المائة في عام 2003 إلى 75 في المائة في عام 2005 (65 في المائة للبنات). وارتفعت نسبة عدد البنات إلى عدد الأولاد من 73 في المائة في عام 2002 إلى 77 في المائة في عام 2005. وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، ما زال الوصول إلى التعليم الأساسي محدوداً، بسبب قلة قدرة المدارس على الاستيعاب. لذلك يبقى عدد كبير من الأطفال مستبعدين من النظام المدرسي. ومن الخصائص الأساسية للمدارس في مالي تفوّق عدد الأولاد على عدد البنات في جميع المستويات الدراسية وفي كل مناطق البلد، لا سيما في المناطق المشمولة بأنشطة برنامج الأغذية العالمي. ففي جنوب منطقة كوليكورو نجد أن نسبة التحاق البنات بالمدارس (البالغة 44 في المائة) أقل بكثير من المتوسط الوطني (البالغ 65 في المائة). ويبين التقييم المتعمق الذي أجري في عام 2005 أن نسب الالتحاق بالمدارس متفاوتة تفاوتاً كبيراً في مختلف المناطق. ويبدو أن النسبة الإجمالية للملتحقين بالمدارس أقلُّ ما تكون في منطقة موبتي (48.3 في المائة).

10- ويشكل إبقاء الأطفال، لا سيما البنات، في المدارس الابتدائية تحدِّياً لحكومة مالي وشركائها. ففي عام 2004 كانت النسبة الإجمالية لمن أتمّوا الدراسة الابتدائية 41.6 في المائة، وكانت نسبة التسرُّب من المدرسة 8 في المائة. وما زال عدد البنات اللائي تسرَّبنَ من المدرسة مرتفعاً.

11- وتفيد إحصائيات وزارة التعليم الوطنية بأن نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة بوجه عام، التي كانت 22.8 في المائة في السنة الدراسية 2002/2001، قد ارتفعت إلى 26.3 في المائة في السنة الدراسية 2005/2004، بينما انخفضت نسبة

[5] الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية في مالي، التوسيع الثالث.
[6] تقرير عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مالي لسنة 2005، وآفاق النمو في عام 2006، وزارة التخطيط في مالي، تموز/يوليو 2006.

المتعلمات من النساء، التي كانت 16.7 في المائة في السنة الدراسية 2002/2001، إلى 15.9 في المائة في السنة 2005/2004 [7]. لذلك، فمن الواضح أن تطوير التعليم يمثل أولوية لحكومة مالي.

سياسة الحكومة

12- تميَّز تطوُّر سياسة الحكومة في السنوات الأخيرة بالتقدم في جوانب عديدة، بفضل اعتماد وتنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات، على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي، بقصد تحسين أحوال معيشة السكان. وينطبق هذا بوجه خاص على البرنامج العشري لتطوير التعليم وبرنامج التنمية الصحية والاجتماعية، والبرنامج المتكامل لتنمية مناطق شمال مالي، وخطط العمل الوطنية لصالح الأطفال، ومشاريع التنمية الريفية والبيئة، والإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي، وبرنامج إصلاح أسواق الحبوب، والإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، وقانون التوجيه الزراعي، والبرنامج القطري للأمن الغذائي. ويشكل الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر، الذي أعدته الحكومة وشركاؤها، بصورة تشاركية، الإطار المرجعي الإجمالي لسياسات واستراتيجيات التنمية للفترة المشمولة بهذه الوثيقة.

13- وفي مجال التعليم الأساسي، ينظم **البرنامج** تدخلاته في إطار البرنامج العشري لتطوير التعليم 2010-2015. وسوف يتدخل في أربعة اتجاهات من بين أحد عشر اتجاهاً ذات أولوية، وهي: (1) تعليم أساسي واحد جيد للجميع؛ (2) شراكة حقيقية حول المدرسة؛ (3) سياسة اتصالات تركّز على الحوار والتشاوُر بين جميع الشركاء؛ (4) سياسة تمويل لنظام تعليمي مدعوم ومتوازن ومنطقي ويستند إلى اللامركزية.

14- وفي مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي، جاءت أنشطة **البرنامج** في إطار استراتيجية عقد الأمن الغذائي، الذي اعتمدته الحكومة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، وهو يسعى إلي مكافحة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بالوسائل التالية: (1) تنمية القيمة الغذائية للمواد الغذائية؛ (2) برامج لصالح المجموعات الضعيفة؛ (3) مكافحة الأمراض المعدية والطفيلية؛ (4) التثقيف في موضوع التغذية والصحة؛ (5) الرقابة التغذوية؛ (6) تعزيز الأنظمة التغذوية الصحيه؛ (7) التعليم والبحث في مجال التغذية.

15- وقام **البرنامج**، بالإضافة إلى دعمه الحكومة في قطاعات الزراعة والمراعي والبيئة، منذ إنشاء برنامج إصلاح أسواق الحبوب في عام 1981، بدور المنسق والأمانة الدائمة للمانحين. ويقدم أيضاً دعمه إلى النظام الوطني للأمن الغذائي المستمر بواسطة لجنة الأمن الغذائي.

التعاون السابق والدروس المستفادة

16- استنتج تقييم خارجي للبرنامج القطري للفترة 2003-2007 والتوجُّهات لبرنامج المستقبل (2008-2012)، الذي بدأ تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أن تدخلات البرنامج كانت متفقة مع أولويات الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر للفترة 2002-2006. ولاحظ أنه في وقت صياغة توصيف المشروع كانت تلك الأولويات تشكّل الإطار المرجعي لجميع برامج الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2003-2007.

17- وتبين من هذا التقييم والتحليلات السابقة، التي أبرزت دراستها بعد الحدث، وتقييم سياسة التنمية في عام 2005، أن ثمة عدة قيود متصلة بوضع خطة متوسطة الأجل ووضع صيغه متينة في إطار التخطيط البرمجي. ومع أن كمية المواد

[7] المصدر: الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر.

الغذائية، التي قدمت في عام 2004 كانت كبيرة - 86 في المائة - لم تبلغ أبداً الكميات التي خُطِّطَ لها في البداية. ويمكن تفسير ذلك بقلة التعهدات متعددة السنوات من قبل الجهات المانحة، فيما عدا تمويل التعليم. وكان التقدم الذي أحرزه عنصر دعم التنمية الريفية وعنصر دعم الأمن الغذائي محدوداً بسبب عدم الوفاء بالتعهدات التي عُقِدَت **للبرنامج**.

18- بالإضافة إلى ذلك، لم يبدأ تشغيل اللجنة الفنية واللجنة التوجيهية للبرنامج القطري إلا منذ عام 2006 بسبب مشكلات مؤسسية.

19- ومع أن أدوات رصدٍ وتقييمٍ للجودة أُقيمت بعد بدء البرنامج، وفقاً لسياسة **البرنامج** شأن مبدأ الإدارة على أساس النتائج، لم يكن الرصد مرضياً بالكامل: من بين أسباب ذلك افتقار العديد من الشركاء على الخبرة الفنية، وعدم كفاية الموارد المالية لضمان تنظيم لزيارات ميدانية، ومساحة المنطقة المراد تغطيتها، وطول المسافات الفاصلة بن المواقع المراد تزويدها. بالإضافة إلى ذلك، كانت تكلفة الأنشطة لكل مستفيد ولكل سنة أعلى منها في أي برنامج تغذية مدرسية آخر ينفذه برنامج الأغذية العالمي. وبلغت تكلفة النقل الداخلي والتخزين والمناولة 30 في المائة من مجموع تكاليف عنصر البرنامج المتعلق بالتعليم والصحة.

20- ومع ذلك، تحققت نتائج لا بأس بها لأنشطة التغذية المدرسية، لا سيما زيادة بنسبة 14 في المائة في عدد تلاميذ المدارس التي تستفيد من مساعدة **البرنامج**، نتيجة لتضافر جهود **البرنامج** والمجتمعات المحلية. وقد ساهم العنصر الفرعي المتعلق بالصحة مساهمة فعالة في مكافحة سوء التغذية، من خلال إنشاء إطار للمشاركة الحيوية بين **البرنامج** والحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وقد تحقق تحسن في الوجبات وفي زيارات مراكز التغذية المجتمعية.

21- وفيما يتعلق بعنصر دعم التنمية الريفية بواسطة أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل المهارات، مكّن ذلك من تحسين التآزر بين الأنشطة المتنوعة للبرنامج القطري. وقد شجع برنامج الأغذية العالمي المشاركين المتعاونين على إدراج احتياجات المرأة في برامج تدخلاتهم، بواسطة توجيه تدريبهم لإيجاد أصول لصالح المرأة. ويعمل **البرنامج** في صميم البرنامج الوطني للأمن الغذائي في مالي: تكمِّل المعونة الغذائية المقدمة إلى المخزون الأمني الوطني الدعمَ المقدم من الشركاء الآخرين إلى برنامج إصلاح أسواق الحبوب، الذي يتولى فيه **البرنامج** منذ 25 سنة التنسيق بين المانحين له ويتولى أمانتهم الدائمة. ومنذ بدء عمل برنامج إصلاح أسواق الحبوب في عام 1981 حتى الوقت الحاضر بلغت مساهمة برنامج الأغذية العالمي لبرنامج إصلاح أسواق الحبوب 139 5 مليار فرنك إفريقي. ومكّن دعم **البرنامج** أيضاً نظام الإنذار المبكر من تحسين تحديد أهدافه على مستوى الأسرة، والإشراف بصورة دائمة على المناطق المتأثرة بأزمات غذائية خطيرة، بواسطة مواقع مراقبة أنشئت في 30 قرية.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري

22- ينصبُّ التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري على تعزيز رأس المال البشري وتلبية الاحتياجات الغذائية. وسيتم ترتيب **البرنامج** حول ثلاثة عناصر أساسية هي:(1) دعم التعليم الأساسي، (2) ودعم التنمية الريفية، (3) ودعم الأمن الغذائي. وسيعطي الأولوية لتحسين إمكانيات الحصول على التعليم الابتدائي، لا سيما للبنات اللائي يعشن في المناطق المهددة بفقدان الأمن الغذائي؛ وزيادة قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الغذائية، ودعم النظام الوطني للوقاية من الأزمات الغذائية وتخفيف حدتها. وسيتم تنفيذه في المناطق ذات الأوضاع الهشة، في مناطق كايس، وكوليكورو، وموبتي، وتومبوكتو، وغاو، وكدال.

23- وسوف يستمر الدعم المؤسسي لبرنامج إصلاح أسواق الحبوب ولجنة الأمن الغذائي طيلة فترة التدخلات، لكن المكتب القطري سيضع استراتيجية للانسحاب في إطار مساهمته في المخزون الأمني الوطني.

24- ومن اجل إدماج نهج الاستدامة/الديمومة ومبدأ "مسؤولية الحكومة والمجتمعات المحلية"، الذي تتميز به برامج برنامج الأغذية العالمي، ستجرى مشاورات مع الحكومة والمجتمعات المحلية المعنية وقت التنفيذ لوضع البرنامج موضع التنفيذ، لمساعدة برنامج الأغذية العالمي وأصحاب المصلحة على الاتفاق على مبدأ انسحاب **البرنامج** الفعال والتدريجي. وسوف تؤيد الحكومة التآزر بين عناصر البرنامج المختلفة.

25- وسوف يساهم البرنامج القُطري في تحقيق الأهداف الخمسة الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية وسوف يتفق مع الاستراتيجيات المبيَّنة في الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر (2007-2011)، لا سيما عناصر التعليم والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وكذلك مجالات التعاون الوارد ذكرها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2008-2012). وهو يتفق مع مبادرة التنمية الزراعية والريفية في منطقة الساحل، التي تشترك في إدارتها المنظمات الثلاث التي توجد مقارُّها في روما، وهي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في غرب إفريقيا، وهي اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويتمثل الهدف المباشر لهذه المبادرة في إدارة المخاطر، وإصلاح المناطق المتأثرة بالأزمات الغذائية، بينما تهدف في الأجل الطويل إلى تخفيض نسبة الفقر الريفي وفقدان الأسر للأمن الغذائي، بواسطة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية.

26- وسيساعد البرنامج القطري أيضاً على تحقيق الأهداف 2 و4 و5 من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وسيتم مراعاة الالتزامات المعززة تجاه المرأة من خلال: (1) زيادة أنشطة تعليم البنات؛ (2) إيجاد أصول لصالح المرأة بواسطة أنشطة الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل المهارات؛ (3) إشراك المرأة في لجان توزيع الأغذية والمنظمات المحلية الأخرى المشاركة في تنفيذ البرامج؛ (4) إدماج المنظور الجنساني إدماجاً منهجياً في أنشطة البرمجة؛ (5) إيجاد بيئة تراعي الدور الذي تؤديه النساء في ضمان تحقيق الأمن الغذائي للأسر.

27- وستتم تعبئة ما مجموعه 29 787 طناً مترياً من المواد الغذائية، بمعدل 6 000 طن في السنة، بتكلفة مقدارها 17.8 مليون دولار أمريكي، تغطي جميع التكاليف التشغيلية الأساسية. ويقدَّر مجموع عدد المستفيدين بنحو 411 200 نسمة.

عناصر البرنامج

⇦ *العنصر الأول: دعم التعليم الأساسي*

28- يعزز هذا النشاط الدعم الذي قُدِّمَ إلى التعليم الأساسي في البرامج القطرية السابقة. وهو يطابق الهدف الاستراتيجي 4 **للبرنامج**، ويعكس السياسة التعليمية للحكومة، التي أعلنتها في عام 2000 في البرنامج العشري لتطوير التعليم، واستراتيجية التحالف من أجل التعليم الأساسي في منطقة الساحل، الذي تشارك فيه مالي، وقانون توجيه التعليم، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1999.

29- والهدف النهائي للبرنامج العشري لتطوير التعليم هو ضمان التعليم الابتدائي للجميع من الآن حتى 2010-2015. ولتحقيق هذه الغاية يهدف عنصر البرنامج هذا إلى المساهمة في تعزيز إمكانيات الحصول على التعليم الأساسي، لا سيما للبنات، بواسطة دعم التغذية المدرسية في المدارس الابتدائية.

30- وتساهم مساعدة **البرنامج** في رفع نسب الملتحقين بالتعليم ومواظبة الأطفال الذين يعيشون في مناطق انعدام الأمن الغذائي، والتلاميذ الضعفاء، وتقليل الفروق بين الأولاد والبنات. وبناءً على الموارد الإضافية الموضوعة تحت تصرف **البرنامج** وقدرات شركائه الفنيين، سيتم القيام بأنشطة تكميلية تشكّل جزءاً من "محفظة التعليم الأساسي" بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوزارات القطاعية (الصحة والتعليم والتنمية الريفية) وشركاء **البرنامج** الفنيين والماليين. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بفحص التلاميذ بصورة منهجية، بحثاً عن الطفيليات في أجسامهم، وتوزيع المواد الغذائية المعزَّزة بالمغذيات الدقيقة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال أنشطة التوعية لدى شركاء مثل اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، لإدخال معلومات عن هذا الداء في البرامج المدرسية، وثمة أنشطة أخرى تشمل دعم الأنشطة التي يقوم بها الشركاء (المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية) لزراعة حدائق مجتمعية ومدرسية. وبناء مراحيض ونقاط لمياه الشرب بواسطة أنشطة الغذاء مقابل العمل في المدارس المستهدفة.

31- ودعمُ **البرنامج** وارد في الإطار العالمي للسياسة الوطنية للتغذية المدرسية التي أوصت بها بعثة التقييم الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2006. وأن هذه السياسة، الجاري بحثها الآن مع حكومة مالي والبنك الدولي، ستصاغ بالتعاون مع **البرنامج**. وسوف تشكل إطارَ تدخُّلٍ وإطاراً مرجعياً لجميع الجهات الفاعلة المهتمة، وتهيِّئُ لحكومة مالي محفلاً للتفاوض مع الشركاء الفنيين والماليين، بغية تمويل هذا النشاط تمويلاً مستداماً. وسيدعم **البرنامج** كذلك، في إطار المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في قطاع التعليم[8]، إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتقليل عدد التلاميذ المتسربين من المدرسة.

32- وستستخدم ثلاثة مستويات من الاستهداف، هي: الاستهداف الجغرافي للمناطق التي صنفها التقييم المتعمق بأنها هشَّة الوضع؛ استهداف مراكز تشجيع التعليم، حيث تقل النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس عن المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، ومستوى المناطق الست، وكذلك المراكز التي توجد في مناطق ريفية. ويجب أن تضم هذه المدارس أقل من 300 تلميذ، وفيها على الأقل ثلاثة معلمين، وتعوِّل على مشاركة قوية من المجتمعات المستفيدة.

33- ويتلقى 120 000 تلميذ في المتوسط كل سنة وجبة ساخنة في اليوم، في منتصف النهار، لمدة 180 يوماً في السنة. وستقدم حصة يومية من الحبوب (150 غراماً) والخضار المجففة (30 غراماً) والزيت (10 غرامات)، فتعطي الجسم من الطاقة 729 سعراً حرارياً. وسيتم بموجب هذا العنصر توزيع ما مجموعه 237 21 طناً متربأ من المواد الغذائية خلال السنوات الخمس التي هي مدة البرنامج القطري. ومن جهة أخرى، ولتشجيع البنات على البقاء في المدرسة حتى إتمام الصفَّين الأخيرين من التعليم الابتدائي، تُقدَّمُ وجبات غذائية جافة – تؤخذ إلى البيت - إلى الأسر التي تواظب بناتُها على الدراسة في المدرسة (بنسبة لا تقل عن 80% كل شهر). وسيتم هذا التوزيع في جميع المدارس التي تتلقى مساعدة من **البرنامج**، مع إعطاء الأولوية إلى المدارس الموجودة في المناطق التي تكون نسبة البنات المسجلات في المدارس فيها منخفضة. وتساوي الحصة الغذائية المقدمة 4 لترات من الزيت في كل فصل من السنة الدراسية. وستُعيَّن الطاهيات من قبل المجتمع المحلي، وتتلقى كل طباخة حصة غذائية يومية قوامها خمس وجبات مطبوخة. وتشارك في هذا البرنامج نحو 1 737 طاهية.

34- وتتولى التنسيق العام للنشاط وزارة التعليم الوطني بواسطة المديرية الوطنية للتعليم الأساسي. وستوجَّه استراتيجية التنفيذ نحو تولي السلطات الوطنية قسطاً كبيراً من المسؤولية عن البرنامج، لكي تتمكن من ضمان الاستمرار بعد رحيل **البرنامج**. وسوف يُنظرُ في أمر نهج "مشروع المدرسة" الذي يعززه الآن الشريكان الرئيسيان في قطاع التعليم، وهما

[8] برنامج الاستثمار في قطاع التعليم (المرحلة الثانية).

اليونيسيف ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، وهما شريكتان رئيسيتان **للبرنامج** في المدارس. ويستند النهج إلى عقد بين المدارس والحكومة الإقليمية، والهيئات المحلية، والشركاء والمجتمعات، وهو يهدف إلى تنمية المدارس بصورة إجمالية.

35- وفي ضوء الانسحاب المتوقع **للبرنامج**، سيُنشأ مشروع ائتمان صغير بدعم من **البرنامج** لتمكين الجمعيات النسائية من بدء أنشطة مُدِرَّة للدخل لتوزيع وجبات غذائية على الأطفال في مدارس مختارة. وسوف تتم متابعة المناقشات حول التغذية المدرسية من الإنتاج المحلي، التي أطلقتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في عام 2003. وينوي البرنامج التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وشركاء آخرين، لتنشيط الإنتاج المحلي، وتمكين صغار المزارعين من تزويد المدارس بالمنتجات الغذائية.

36- وسيتم تعزيز إطار الشراكة من أجل تنفيذ هذا العنصر البرنامجي، الذي يضم الآن وزارة التعليم الوطني، واليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وعدة منظمات غير حكومية للاستفادة القصوى من الموارد المخصصة للقطاع بغية تعزيز أوجه التآزر والتكامل. وسيتم النظر بي القيام بأنشطة في مجالات عدة، كالاتصالات والتدريب، والتثقيف التغذوي، والصحة الإنجابية، والزراعة (Téléfood/FAO).

⇦ *العنصر الثاني: دعم التنمية الريفية*

37- يتفق هذا النشاط مع الإعلان السياسي لحكومة مالي في موضوع التنمية الريفية، الذي أدى إلى سَنِّ قانون التوجيه الزراعي ومخطط التنمية الريفية. ويواصل دعم "برنامج إنشاء الأصول الإنتاجية" للبرنامج القطري السابق، ويعيد تركيزه على هذا البرنامج. وهو يهدف إلى المساعدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني **للبرنامج**، الذي يمكّن المجتمعات المحلية المهددة بانعدام الأمن الغذائي المزمن، من إنشاء أصول مستدامة لتقليل تعرُّضها للكوارث.

38- وستكون الأهداف المباشرة استخدام أنشطة الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل المهارات، للمساعدة على تخفيف حدة تدهور التربة في المناطق المزروعة والمناطق المحتملة زراعتها، ودعم أنشطة إدارة وتنمية الأراضي الزراعية في مناطق تفتقر إلى الأمن الغذائي: ستشمل حدائق الأسواق مع مشاريع ري صغيرة، وتنمية الأراضي المنخفضة، ومساعدة شركاء مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/البرنامج المتكامل لتنمية مناطق شمال مالي، ومنظمة الأغذية والزراعة/البرنامج القُطري للأمن الغذائي في إدارة قطع الأراضي. وتمكّن هذه الأنشطة سكان المناطق الهشة، تحت إشراف نظام الأمن الغذائي في مالي، من مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي يعيِّنها نظام الإنذار المبكر، وبذلك تجنُّب الأزمات الغذائية. وسيتلقى نحو 000 210 مستفيد (000 50 مشترك) 550 7 طناً من الحبوب بتوزيع حصص مقدار كل منها 400 غرام للفرد في اليوم، مما يوفر قيمة غذائية تساوي 340 1 سعراً حرارياً [9].

39- وتواصل وزارات الزراعة، وتربية المواشي ومصائد الأسماك، والبيئة، بواسطة إداراتها الوطنية تنمية هذا العنصر في الإطار العالمي للاستراتيجية التشغيلية في الأفق حتى 2015، والإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي. وتتيح سياسة اللامركزية الوطنية، الجاري تنفيذها الآن، **للبرنامج** وشركائه إمكانية العمل بصورة مباشرة مع المجتمعات الإقليمية. وتيسِّر لجان الإدارة المجتمعية مشاركة المستفيدين، ويكون 50 في المائة من أعضائها نساء. وهذه النسبة آخذة في الارتفاع تدريجياً لكي تصل إلى 70 في المائة في نهاية البرنامج. ويعطي **البرنامج** الأولوية لدعم برامج الشركاء المقرر لها أن تلبي حاجات النساء، وتستند إلى أنشطة الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل المهارات. وسيكون التنفيذ بمشاركة شركاء ماليين

[9] في أنشطة الغذاء مقابل العمل، تعطي خمس وجبات لكل عائلة من المشاركين البالغ عددهم 361 29مشاركاً مقابل 3 وجبات للعائلة في أنشطة الغذاء مقابل المهارات.

ومنظمات غير حكومية، وقع معهم **البرنامج** اتفاقات، مثل المكتب الألماني للتعاون التقني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الألمانية للعمل الزراعي، ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وتعمل أنشطة الغذاء مقابل المهارات على تعزيز قدرات السكان في ميادين الإنتاج الزراعي، ومكافحة انجراف التربة، وتعليم النساء. وستقدَّم أوجه الدعم هذه خلال 90 يوماً هي فترة الجفاف واختلاف المواسم. ومن شأن تعزيز قدرات المستفيدين وإشراكهم في تنفيذ الأنشطة أن يمكّناهم من ضمان استدامة الأنشطة المنشأة.

⇦ العنصر الثالث: دعم الأمن الغذائي

40- يقع هذا النشاط في الإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي الذي اعتمدته حكومة مالي بغية تحقيق ضمان أمن غذائي مستدام استمراراً للبرنامج القطري السابق؛ وهو يهدف إلى العمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الخامس من أهداف **البرنامج**، بتعزيز قدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ برامج للأمن الغذائي وبرامج وقاية من الأزمات الغذائية وتخفيف حدتها.

41- وسيكون الهدف في الأجل الطويل دعم جهود الحكومة لتخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية، وتعزيز النظام الوطني للوقاية من الأزمات وإدارتها، وتحسين تغطية الحاجات الغذائية بإعانة الحكومة على منع وقوع أزمات غذائية وتخفيف حدة آثارها بواسطة المساهمة في المخزونات الأمنية الوطنية.

42- وتتعلق الأهداف المباشرة **للبرنامج** بما يلي: (1) تعزيز نظام الأمن الغذائي القائم من قبل، ومواصلة أداء دور منسق برنامج إصلاح أسواق الحبوب، ومستشاره وعضو نشيط في مجلس إدارة البرنامج نفسه؛ (2) المساعدة على تقديم إنذار مبكر بأن أزمات غذائية وكوارث توشك أن تقع؛ (3) تعيين المناطق التي يخشى وقوع مخاطر فيها وتنفيذ تدابير ملموسة تمكّن من تخفيف حدة آثار الأزمات والكوارث، على أساس التوصيات التي اقترحها أعضاء نظام الإنذار المبكر بعد اجتماع الخبراء الذي عقدوه؛ (4) دعم سبل العيش الكفاف للسكان المتضررين من الجفاف أو كوارث طبيعية أخرى بفضل مساهمة مباشرة في المخزون الأمني الوطني، يبلغ مقدارها حداً أقصاه 000 35 طن.

43- وسيدرج هذا العنصر في النظام الوطني للأمن الغذائي بواسطة آلية برنامج إصلاح أسواق الحبوب. وسيقدم **البرنامج** ما مجموعه 000 1 طن من الحبوب إلى المخزون الأمني الوطني، بواقع 500 طن كل سنة من السنتين الأوليَين من البرنامج القطري. والواقع أن **البرنامج** سينسحب تدريجياً، بعد بضع سنوات من المساهمة، وفقاً للسياسة الجديدة، التي لا تسمح بتقديم مساهمات مباشرة أخرى إلى المخزون. وسيتولى برنامج إصلاح أسواق الحبوب توزيع مساعدة برنامج الأغذية العالمي على السكان الضعفاء، تمشّياً مع توصيات وقواعد نظام الإنذار المبكر.

44- وعلى الصعيد المؤسسي، سيواصل **البرنامج** دوره كمنسق بين الشركاء في برنامج إصلاح أسواق الحبوب ويواصل العمل بوصفه الشريك الفني والمالي الرئيسي في برنامج الأمن الغذائي لجمهورية مالي.

45- وستتولى لجنة الأمن الغذائي التنسيق العام لهذا العنصر بواسطة المنسق الوطني للجنة الفنية لتنسيق سياسات الأمن الغذائي.

إدارة البرنامج ورصده وتقييمه

46- سيكون الإطار الاستشاري للحكومة/الشركاء الفنيين والماليين، الذي أُنشئ لرصد تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر، منتدى لتنفيذ البرنامج القطري ورصده وتقييمه.

47- ستنقل الأغذية التي يقدمها **البرنامج**، المؤلفة من مشتريات محلية من الحبوب وواردات تأتي عبر ميناءَي داكار ولومي إلى نقاط التوزيع المتقدمة في باماكو، وموبتي، وكايس، وغاو، وتومبوكتو، وكدال. وسيتولى **البرنامج** ونظراؤه الوطنيون وشركاؤه استقبال الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها على مواقع التدخل. وسيغطي **البرنامج** تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. وستساهم الحكومة في البرنامج القطري بتوفير المخازن والموظفين اللازمين لإدارة السلع والمواد غير الغذائية.

48- وسيتم رصد البرنامج القطري بواسطة نظام الرصد والتقييم بناءً على أساس النتائج، الموجود بالفعل. غير أنه سيتم تبسيطه وفقاً لملاحظات بعثة التقييم التي أوفدت في تشرين الأول/أكتوبر 2006، والمكتب الإقليمي **للبرنامج**، والإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

49- وسيكون البرنامج القطري موضع تقييم سنوي يُجرى بقيادة وزارة الشؤون الخارجية والمساعدة الإنمائية، التي تجمع بين جميع الوزارات والشركاء المعنيين بالبرنامج القطري. وسيجرى تقييم منتصف المدة في عام 2010، وتقييم نهائي يجرى في عام 2011.

50- لبلوغ هذه الغاية، ستُجرى دراسة استقصائية على مستوى خط الأساس في عام 2007 للعنصر الأول؛ وستمكّن هذه الدراسة من وضع تقدير أولي للتعليم وتحديد الخيارات التي يجب أن يبلغها كل مؤشر من مؤشرات النتائج. وسيقدم **البرنامج**، بالتعاون مع اليونسكو ومعهد الإحصاء التابع لليونيسيف، دعماً فنياً لوحدة التخطيط والإحصاء. والهدف من وراء ذلك هو تعريف مؤشرات النتائج المستخدمة لرصد العنصر الأول بدءاً من السنة الدراسية 2008/2007، بناءً على بياناتٍ تجمعُها الحكومة من الإحصاءات السنوية للمدارس. وسيتم قياس نتائج العنصرين الثاني والثالث بناءً على أساس علامات التقييم الذي سيُجرى أثناء السنة الأولى من سنوات البرنامج القطري.

51- وستزيد الحكومة مساهمتها في الأنشطة التي يدعمها **البرنامج**، بجعلها جزءاً من الموارد الآتية من: (1) البرنامج الموسع للبلدان الفقيرة؛ (2) المرحلة الثانية من برنامج الاستثمار في قطاع التعليم؛ (3) نقل موارد مالية من ميزانية الدولة إلى ميزانيات المجتمعات الإقليمية بغية تنمية أنشطة مدرَّة للدخل في مناطق تدخُّل البرنامج القُطري.

52- سيتم إعداد البرنامج القطري وإطاره المنطقي واعتمادها بواسطة عملية تشاركية تشمل الحكومة وشركاءها. وسترتبط المجتمعات المحلية بتعيين الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها وكذلك باختيار المستفيدين.

الملحق الأول-ألف

تغطية المستفيدين بحسب العناصر وتخصيص الأغذية						
العنصر	مقدار المنتجات (بالطن المتري)	التوزيع بحسب العنصر (%)	عدد المستفيدين رجال/نساء/المجموع			النساء المستفيدات (%)
			رجال	نساء	المجموع	
العنصر الأول: دعم التعليم الأساسي						
مجموع التعليم الجزئي	21 237	71	94 207	70 243	**164 450***	**43**
التلاميذ			71 891	47 928	**119 819**	40
البنات اللائي يتلقّين وجبات جافة				8 986	**8 986**	100
العنصر الثاني: دعم التنمية الريفية						
			رجال	نساء	المجموع	
العنصر الفرعي الثاني: إنشاء الأنشطة الإنتاجية	7 550	25	103 812	105 910	**209 722**	**51**
الغذاء مقابل العمل	5 285		72 669	74 137	**146 805**	30**
الغذاء مقابل المهارات	2 265		31 144	31 773	**62 917**	75**
العنصر الثالث: دعم الأمن الغذائي						
العنصر الفرعي الثالث: منع الأزمات وتخفيف حدة آثارها	1 000	4	18 333	18 704	**37 037**	51
مجموع البرنامج القطري	**29 787**	**100**	**216 352**	**194 857**	**411 209**	**47**

* المتوسط السنوي. يشمل هذا العدد الطاهيات وأسرهن.

** النسبة المئوية للنساء اللائي يشاركن في الأنشطة.

الملحق الأول- باء

نوع السلع ومقدار الحصص					
العنصر (المستفيدون)	نوع المنتج الغذائي	مقدار الحصص (غرام/شخص/يوم)	القيمة الغذائية (سعر حراري، % بروتين/شخص)	عدد الأيام في السنة	الوزن بالطن
العنصر الأول: دعم التعليم الأساسي					
المقاصف المدرسية	حبوب	150	729 سُعراً	180	16 430
	خضروات مجففة	30			3 286
	زيت	10			1 080
أرزاق جافة تحمل إلى البيت	4 لترات زيت نباتي في الفصل الدراسي			3 فصول في السنة	441
العنصر الثاني: دعم التنمية الريفية					
الغذاء مقابل العمل	حبوب	400	1 340 سعراً	90	5 285
الغذاء مقابل التعليم	حبوب	400	1 340 سعراً	30	2 265
العنصر الثالث: دعم الأمن الغذائي					
المساهمة في تجديد موارد المخزون الأمني الوطني	حبوب	300	1 005 سعرات	90	1 000

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والفرضيات	المصادر المطلوبة (بالدولار الأمريكي)
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية			
تعزيز إمكانيات وصول المجموعات الأشد ضعفاً إلى خدمات اجتماعية أساسية جيدة (قطاع التعليم فقط)	نسبة التلاميذ الذين دخلوا السنة الأولى وأتموا السنة الخامسة من دراسات المرحلة الابتدائية	نُفِّذت الاستراتيجيات الراهنة لليونيسيف (مؤشر على التعجيل بالتعليم للجميع ومتابعة الأطفال) عززت الحكومة قدراتها، وحصلت لتوّها على مساعدة أكبر للميزانية. انضم الشركاء الفنيون والماليون جميعهم إلى إعلان باريس.	
تعزيز الأمن الغذائي والتنمية وإيجاد وظائف في المناطق الريفية الأكثر هشاشة.	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الأشد هشاشة، الذين يحصلون على الحد الأدنى اللازم من السعرات الحرارية (الأهداف الإنمائية للألفية)		
تعزيز قدرات الدولة والمجتمعات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في أمور تخطيط وصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الوطنية للتنمية والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي.	الإنتاج الزراعي في المناطق الأشد هشاشة (الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر) النسبة المئوية للمساعدة الرسمية للتنمية المدرجة في ميزانية الدولة (القيمة المرجعية 50%) النسبة المئوية للمساعدة المقدمة في إطار نهج "البرنامج القطري"		

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والفرضيات	المصادر المطلوبة (بالدولار الأمريكي)
العنصر الأول - دعم التعليم الأساسي			**Total :15 837 000**
مخرج متوسط الأجل 1-1 زيادة نسبة تعليم الأطفال الذين هم في سن الدراسة المستفيدون من مساعدة البرنامج (الهدف الاستراتيجي 4)	➢ النسبة المئوية الإجمالية للملتحقين بالمدارس بحسب الجنس ➢ النسبة المئوية الصافية للملتحقين بالمدارس بحسب الجنس ➢ مجموع عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، بحسب الجنس		
مخرج قصير الأجل 1-1-1 توفير الغذاء في الوقت المناسب وبالكمية الكافية لتلاميذ المدارس التي تتلقى دعماً من **البرنامج**	➢ عدد التلاميذ الذين تلقّوا مساعدة في إطار برنامج التغذية المدرسية الذي وضعه **البرنامج** (بحسب الجنس) ➢ مقدار الأغذية الموزعة على شكل وجبات مدرسية (بحسب المحصول) ➢ تأخُّر التوزيع	الآباء والأمهات ملتزمون بالسياسة الوطنية لتعليم الأطفال يساهم آباء وأمهات التلاميذ في برنامج التغذية المدرسية بتقديم منتجات وأشياء أخرى غذائية وغير غذائية	
مخرج متوسط الأجل 1-2 تحسين اجتهاد الأولاد والبنات في المدارس المستفيدة من مساعدة **البرنامج** (الهدف الاستراتيجي 4)	➢ نسبة المواظبين بحسب الجنس		
مخرج قصير الأجل 1-2-1 توفير وجبات جافة لوالدي البنات اللائي يواظبن على الحضور في المدارس المستفيدة من مساعدة **البرنامج**	➢ عدد البنات اللائي حصلن على وجبات جافة في إطار برنامج التغذية المدرسية الذي وضعه **البرنامج** ➢ كميات الأغذية الموزعة كوجبات جافة		
مخرج متوسط الأجل 1-3 تخفيض الفروق بين الأولاد والبنات في المدارس المستفيدة من مساعدة **البرنامج** (الهدف الاستراتيجي 4)	➢ نسبة البنات/الأولاد في المدارس المستفيدة من مساعدة **البرنامج**		

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والفرضيات	المصادر المطلوبة (بالدولار الأمريكي)
مخرج قصير الأجل 1-3-1 تعزيز القدرات الفنية لوزارة التعليم لوضع سياسة وطنية للتغذية المدرسية	➢ تنظيم ندوة وطنية واحدة للتغذية المدرسية بدعم من **البرنامج** ➢ تقديم دعم فني إلى الحكومة من **البرنامج**		
مخرج متوسط الأجل 1-4 زيادة قدرة الحكومة على تصوُّر وتمويل وتنفيذ برنامج قطري للتغذية المدرسية في إطار "حافظة التعليم الأساسي" (الهدف الاستراتيجي 4)	➢ صياغة واعتماد وثيقة متصلة بالسياسة الوطنية للتغذية المدرسية ➢ النسبة المئوية المخصصة من ميزانية التعليم للتغذية المدرسية ➢ تحليل البيانات المتعلقة تنفيذ "حافظة التعليم الأساسي"، بما في ذلك التغذية المدرسية، وإدراج هذه البيانات في الاستعراض السنوي لبرنامج عقد تنمية التعليم	حصل البرنامج العشري لتطوير التعليم والتحالف من أجل التعليم الأساسي في منطقة الساحل على قبول الشركاء وتأييد الحكومة لهما باعتبارهما إطاراً للتعاون.	
مخرج قصير الأجل 1-4-1 تنفيذ التغذية المدرسية بناء على مبادرة الناتج المحلي	➢ عدد المدارس التي تنفذ فيها المبادرة ➢ نسبة المنتجات المحلية في المجموعة الغذائية في المدارس التجريبية		
العنصر الثاني – دعم التنمية الريفية			**Total : 3 959 000**
مخرج متوسط الأجل 2-1 تعزيز قدرة الأسر المستهدفة على تلبية احتياجاتها الغذائية لدى تعرضها لأوضاع أزمة (الهدف الاستراتيجي 2)	➢ النسبة المئوية للأسر التي نقص عجزها الغذائي ➢ لنسبة المئوية للأسر التي تقوم مستقلة بتنفيذ الأنشطة الإنتاجية المنشأة.	نفذت الحكومة البرنامج الوطني للأمن الغذائي بدعم من الشركاء في التنمية.	

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر والفرضيات	المصادر المطلوبة (بالدولار الأمريكي)
مخرج قصير الأجل 2-1-1 توفير الغذاء في الوقت المناسب وبالكمية الكافية لتلاميذ المدارس التي تتلقى دعماً من **البرنامج**	➢ عدد المستفيدين (بحسب الجنس) الذين تلقوا مساعدة غذائية تخت عنوان لغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التعليم ➢ كميات الأغذية الموزعة بموجب أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الممارسات ➢ عدد المنتجات الفعلية التي أنشئت (بحسب نوع النشاط) ➢ نسبة التوزيع التي تمت في الوقت المناسب (80%)	شركاء **البرنامج** يطلقون مشاريع برامج تنمية ريفية، ويخصصون موظفين أكفاء لتنفيذها ومتابعتها	
مخرج قصير الأجل 2-1-2 إنشاء أو إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية وفقا للمعايير التقنية.	➢ عدد الأصول الإنتاجية المنشأة بحسب نوع النشاط ➢ نسبة الأصول الإنتاجية المنشأة وفقا للمعايير التقنية (90%)		
العنصر الثالث: دعم الأمن الغذائي			**Total :499 500**
مخرج متوسط الأجل 3-1 إتمام النظام الوطني لمنع الأزمات الغذائية والكوارث الطبيعية الأخرى وإدارتها (الهدف الاستراتيجي 5)	➢ مستوى المخزون الأمني الوطني ➢ عدد الأزمات التي استدعت تدخلاً سريعاً بمجرد تعريفها		
مخرج قصير الأجل 3-1-1 تعزيز آليات تنسيق الإدارة الوقائية والرد على الأزمات وحالات الطوارئ	➢ كميات الأغذية التي أضافها **البرنامج** إلى المخزون الوطني للأمن بالمقارنة مع التوقعات (100%) ➢ عدد المستفيدين، بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، الذين تلقوا الحصص الغذائية من خلال توزيعها في إطار دعم **البرنامج** لمخزونان التأمين الغذائي الوطني. ➢ عدد الاجتماعات التنظيمية للجنة التنسيق بين المانحين	برنامج الإنذار المبكر شغال في تقييم الوضع الغذائي للجماعات السكانية	

الملحق الثاني: مصفوفة النتائج			
سلسلة النتائج	**مؤشرات الأداء**	**المخاطر والفرضيات**	**المصادر المطلوبة (بالدولار الأمريكي)**
	التابعة **لبرنامج** إعادة هيكلة أسواق الحبوب. ➢ عدد الدورات التدريبية التقنية المنظمة من طرف المنظمات الحكومية بدعم من **البرنامج**. ➢ عدد الأدوات التقنية التي وضعت بدعم من **البرنامج** (بحسب نوع الأدوات).		

الملحق الثالث

مخصصات الميزانية للبرنامج القطري لمالي 10583.0 (2008-2012) بحسب العناصر (بالدولار الأمريكي)				
	العنصر الأول: التعليم	**العنصر الثاني: التنمية الريفية**	**العنصر الثالث: الأمن الغذائي**	**المجموع**
المنتجات الغذائية (بالطن)	21 237	7 550	1 000	**29 787**
المنتجات الغذائية (القيمة)	7 618 670	2 289 840	303 290	**10 211 799**
النقل الخارجي	1 096 679	—	—	**1 096 679**
النقل الداخلي والتخزين والمناولة (المجموع)	4 241 733	818 035	32 196	**5 091 964**
النقل الداخلي والتخزين والمناولة (التكلفة للطن)	199,73	108,34	32,13	—
تكاليف أخرى للتشغيل غير المباشرة	1 012 000	329 780	25 000	**1 366 780**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة	**13 969 082**	**3 437 655**	**360 486**	**17 767 222**
تكاليف الدعم المباشرة[1]				**2 689 573**
تكاليف الدعم غير المباشرة[2]				**1 431 976**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج				**21 888 771**
مساهمة الحكومة				**1 090 000**

[1] مجموع تكاليف الدعم المباشرة رقم إرشادي معطى للعلم،.وتراجع مخصصات الدعم المباشرة السنوية للبرنامج القطري وتحدد كل سنة بعد تقييم الاحتياجات والموارد المتاحة.

[2] مجموع يمكن أن يعدل المجلس التنفيذي نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة أثناء فترة البرنامج القطري.

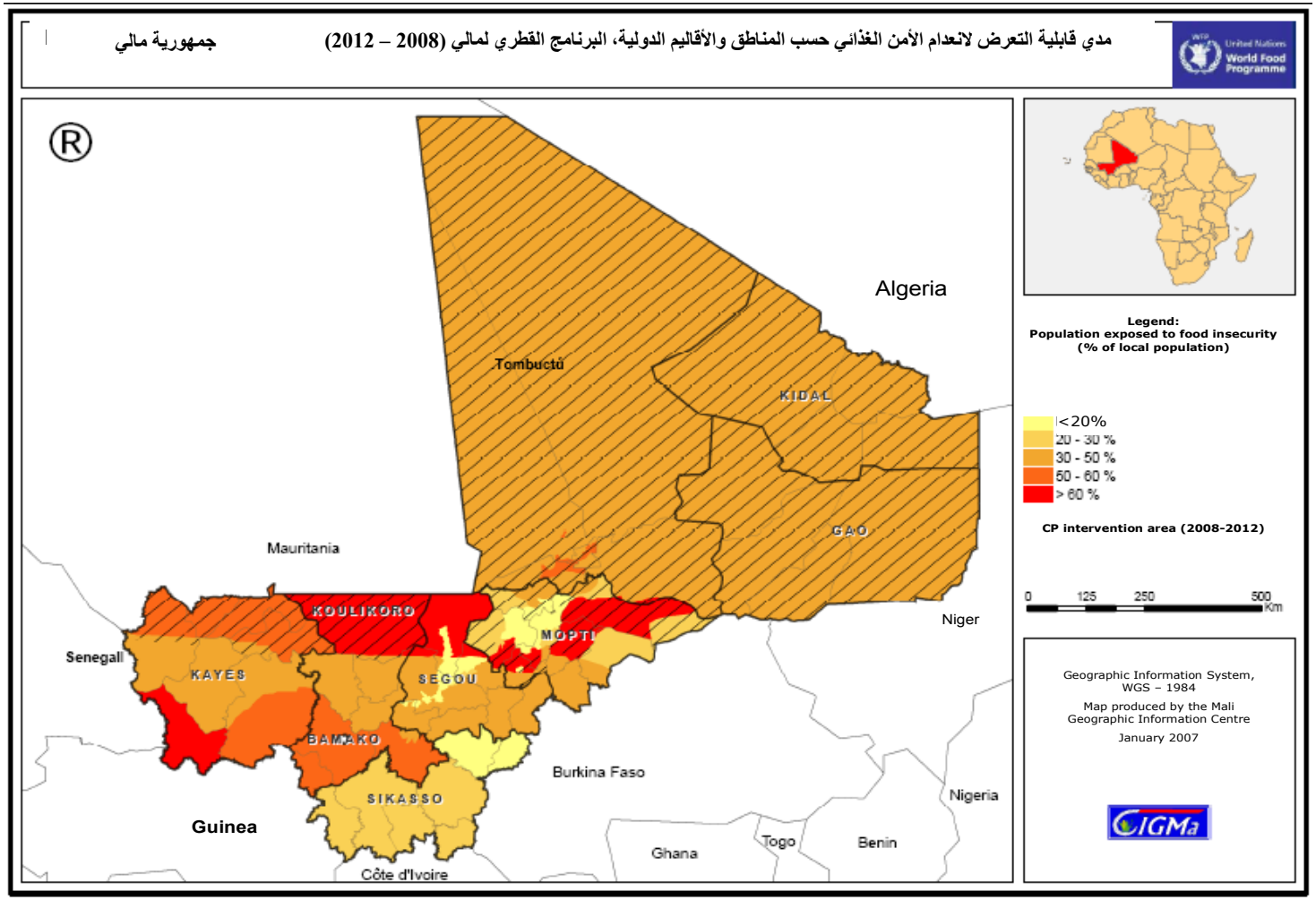

إن الإشارات والمواد المستخدمة في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو تراب أو مدينة أو موقف منطقة أيا كانت.